الأمم المتحدة S/PV.7636

# مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٣٦

الاثنين، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد راميريث كارينيو | (جمهورية فنزويلا البوليفارية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | إسبانيا | السيد غاسو ماتوسيس |
| | أنغولا | السيد لوكاس |
| | أوروغواي | السيد روسيللي |
| | أوكرانيا | السيد فيترينكو |
| | السنغال | السيد سيسي |
| | الصين | السيد لي |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | مصر | السيد محمود |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هيكي |
| | نيوزيلندا | السيدة شفالغر |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |
| | اليابان | السيد أوكامورا |

## جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

## المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/195، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوروغواي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد أبو العطا** (مصر): في البداية، أود أن أوجه رسالة شكر وتقدير للقاضي القدير السيد حسن جالو، من دولة غامبيا الشقيقة، على الدور القيم والهام الذي قام به طوال فترة توليه منصب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وأتوجه بالتهنئة إلى السيد سيرج براميرتس، المدعي العام الحالي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تعيينه في منصب المدعي العام للآلية الدولية، متمنيا له التوفيق في مهام منصبه الجديد.

وفي هذا الصدد، يشير وفد مصر إلى أنه سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار محل النظر في إطار توافق بين الدول الأفريقية الثلاث، أعضاء مجلس الأمن، على ذلك. وإن ذلك ليس اعتراضا على شخص السيد براميرتس. وإنما للسببين التاليين:

أولا، للتأكيد على عدم الرضا وعدم قبول استبعاد المدعي العام السابق لآلية تصريف الأعمال المتبقية، السيد جالو، وعدم ترشيحه من جانب الأمين العام للاستمرار في منصبه، آخذا في الاعتبار ما يلي: إنه كان الوحيد ضمن المسؤولين الثلاثة الكبار في الآلية الذي لا ينتمي إلى بلد عضو في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهو ما يعتبر إخلالا بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

إن الحجج التي ساقتها الأمانة العامة لتبرير عدم ترشيح السيد جالو لم تكن مقنعة ويمكن الرد عليها، بما في ذلك رغبة الأمانة العامة في تحقيق الفعالية بترشيح السيد براميرتز لمنصب المدعي العام للآلية بهدف مواصلته تولي القضايا التي ينظرها بالفعل بحكم منصبه الحالي، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذلك نظرا لأن السيد براميرتس، وفقا للمعلومات المتاحة للمجموعة الأفريقية، لم يبدأ بعد العمل بوصفه المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في نظر القضايا التي سوف تحال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. فضلا عن أن السيد جالو، من ناحية أخرى، لديه ولدى الطاقم المعاون له من الخبرات اللازمة ما يجعله قادرا على مواصلة المهمة التي بدأها واستمر فيها بنجاح منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك النظر في أي قضايا قد تحال إلى الآلية من محكمة يوغوسلافيا السابقة.

وفي ذات السياق، لا يمكن قبول الحجة بأن تعيين السيد براميرتس سوف يؤدي إلى توفير في النفقات بحكم أنه سوف يشغل منصبه الحالي والجديد في نفس الوقت. حيث نرى أن الدفع بهذه الحجة يعتبر غير مقنع في ضوء أن هناك معايير ومبادئ محددة يتعين احترامها في هذا الخصوص. فضلا عن أن هذا المبدأ، double-hatting، (تكليف الموظف بأداء دور مزدوج) الذي طبقته الأمانة العامة على حالة السيد جالو لم يتم تطبيقه عندما قرر الأمين العام إعادة تعيين الرئيس الأمريكي لآلية تصريف الأعمال المتبقية، الأمر الذي يثير تساؤلا حول اتباع معايير مزدوجة بالنسبة لحالتين تتماثل فيهما الظروف.

السبب الثاني وراء نمط تصويتنا اليوم هو التحفظ على الأسلوب الذي انتهجته الأمانة العامة في التعامل مع الموضوع، وتحديدا التأخير غير المبرر في طرح الترشيح لمنصب المدعي العام للآلية حتى مساء يوم ٢٣ شباط/فبراير، وهو الأمر الذي يثير علامات الاستفهام. وفي النهاية، يؤكد وفد مصر على اتفاقه التام مع ما ورد في رسالة مجموعة الدول الأفريقية الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ذلك الخصوص.

**السيد سيسي** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تشكر السنغال وفد أوروغواي الذي قدم مشروع القرار المعروض على المجلس. وسأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

يشير وفد السنغال، بقلق، إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، والتي يقترح فيها الأمين العام تعيين السيد سيرج براميرتس (بلجيكا) في منصب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، خلفا للسيد حسن بوبكر جالو (غامبيا) الذي يشغل منصب المدعي العام للآلية منذ عام ٢٠١٢. وإذ تضع في اعتبارها أيضا اعتزام الأمين العام إعادة تعيين القاضي ثيودور ميرون في منصب رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية والسيد جون هوكينغ (أستراليا) الذي يشغل منصب رئيس قلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ والآلية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، طلبت السنغال أن تقدم الأمانة العامة إحاطة إعلامية بشأن أسباب عدم إعادة تعيين السيد جالو في منصب المدعي العام، وهو ما يمثل استبعادا بحكم الأمر الواقع لأفريقيا من قيادة الآلية. ومن المؤسف بصفة خاصة أن نلاحظ أن هذا الاستبعاد يتعارض مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل المكرس في المادة ١٠ من النظام الأساسي للآلية، التي تنص على أن المجلس سيولي الاعتبار الواجب ”للتمثيل الكافي للنظم القانونية الرئيسية في العالم“ في تعييناته.

والحجة، التي سيقت خلال الإحاطة الإعلامية، دفاعا عن مبدأ الاستمرارية هي غير ذات صلة بالموضوع بالنظر إلى أن السيد براميرتس ليس هو من بدأ النظر في معظم القضايا المعروضة على محكمة يوغوسلافيا السابقة. وفي الواقع، جرى استبدال مدعين عامين من قبل في أثناء الإجراءات. بل على العكس من ذلك، فإن الحاجة إلى ضمان الاستمرارية والاستقرار في إدارة الآلية تشير إلى ضرورة إعادة تعيين المدعي العام جالو الذي قاد المحكمة بكفاءة ومسؤولية وصرامة وفعالية على مدار أربع سنوات، كما أقرت بذلك الأمانة العامة في الإحاطة الإعلامية. وعلاوة على ذلك، وانطلاقا من الإدراك لأنه لا يوجد في الحجج المذكورة أعلاه ما يمنع إعادة تعيينه في منصبه، كان المدعي العام جالو قد أنشأ بالفعل أفرقة للعمل في قضايا الاستئناف التي ستُقدم إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة. وفي سياق إنشاء هذه الأفرقة، فإنه اعتمد أساسا على موظفي كل من محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإدارة الطعون، كما فعلوا في قضايا سابقة.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا تزال تنظر في قضية الثلاثة فارين الذين ستحاكمهم الآلية بعد إلقاء القبض عليهم. وبدأت الآلية بالفعل الأعمال التحضيرية لمحاكمة أولئك الهاربين.

والأهم من ذلك، تعيين السيد براميرتس مدعيا عاما للآلية لا يمكن تبريره على أساس تحقيق وفورات في التكاليف، كما ذُكر، لأن رئيس الآلية تنطبق عليه حالة المدعي العام جالو نفسها، ومن المهم للغاية أن يطبق المبدأ نفسه عليهما تفاديا لازدواجية المعايير.

لقد كانت أفريقيا دائما في طليعة الكفاح ضد الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلى هذا النحو، ونظرا لما يمتاز به السيد جالو من صفات–أخلاقه الرفيعة وحياده ونزاهته، فضلا عن الحاجة إلى أن تكون أفريقيا ممثلة في الآلية – قررت السنغال الامتناع عن التصويت على مشروع القرار. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن دعمنا للآلية يظل ثابتا. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن هذه المسألة كانت موضوع رسالة موجهة من رئيس مجموعة الدول الأفريقية إلى رئيس مجلس الأمن.

**السيد لوكاس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نقول إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر والسنغال، وأننا نتمسك بالتضامن الأفريقي في هذه المسألة. ولذلك سوف تمتنع أنغولا عن التصويت على مشروع القرار بشأن تعيين المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للأسباب التالية.

نحن نقر بأن المدعي العام سيرج براميرتز على خلق رفيع وعلى درجة عالية من الكفاءة والخبرة في إجراء التحقيقات والمحاكمات في القضايا الجنائية. ومع ذلك، فإننا نعترف أيضا بأن المدعي العام حسن جالو هو حقوقي مرموق وعلى أعلى مستوى من الكفاءة والخبرة. وقد قام بعمله على نحو مميز كمدع عام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وينبغي أن يحظى بنفس المعاملة التي حظي بها زميلاه، الرئيس، القاضي ثيودور ميرون ورئيس قلم المحكمة، جون هوكنغ، اللذين جرى تجديد فترة عضويتهما.

ولاحظنا مع القلق أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ستقاد حصرا من مسؤولين من أوروبا الغربية وبلدان أخرى. ونحن نعتقد أن مبدأ التمثيل الجغرافي العادل لم يؤخذ في الاعتبار لأنه لم يتم تجديد مدة عضوية المسؤول الأفريقي الوحيد في الآلية. وعلاوة على ذلك، فإن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين هي مؤسسة لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بفرعين، أحدهما في أفريقيا والآخر في أوروبا. إن عدم وجود مزيد من الفارين في إطار ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكون أن المحكمة قد أغلقت لا ينبغي أن يحولان دون تعيين مديرا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومراعاة لأن جوهر آلية تصريف الأعمال المتبقية هو الجمع بين الخبرة المكتسبة من كلتا المحكمتين الدوليتين، ينبغي أن تكون الآلية أكثر توازنا في تكوينها وأن لا تكون مقتصرة على المسؤولين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال،الصين، فرنسا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، أنغولا، السنغال، مصر

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): كان هناك ١٣ صوتا مؤيدا من دون اعتراض، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت.

اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢٦٩ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الوفد الروسي عن التصويت على القرار ٢٢٦٩ (٢٠١٦). مع أننا لم نمنع اقتراح الأمين العام بشأن التعيين في منصبي الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فإن وفد بلدنا لا يؤيد هذا الاقتراح، ويود أن يعرب عن بالغ القلق إزاء اختيار المرشحين.

وكما نرى الأمر، بالنظر إلى المناصب التي شغلها المرشحون المقترحون في السنوات الأخيرة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن وهذه التعيينات قد تؤدي إلى الاستنساخ والاستمرار في العيوب الكبيرة للآلية التي اتسمت بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما هو معلوم جيدا، فقد كان لنا خلافات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال ما يزيد على ٢٠ عاما من عمرها. ومن أهم الأسباب التي تبعث على القلق هو مسألة إدارة المحكمة، التي أصبحت مشكلة يومية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وطول الإجراءات في بعض المحاكمات إذ تم تمديدها بذرائع مختلفة، وكثيرا ما تجاوزت نطاق ما يمكن أن يعتبر معقولا. ومن الأمثلة على ذلك قضية فويسلاف شيشيلي، الذي أمضى أكثر من ١٠ سنوات محتجزا بانتظار الحكم الصادر بحقه. ومن غير المفهوم كيف يمكن لهذا التجاوز المؤذي أن يتسق مع قرينة البراءة أو الضمانات الأساسية لحقوق المبلغين، لا سيما على أعلى معايير العدالة التي نادت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الدوام.

ولم تنجح مساعي مجلس الأمن للتأثير على الحالة. وعلى وجه الخصوص، دعا المجلس المحكمة أكثر من مرة إلىمضاعفة جهودها لتقليص مدة الفصل في القضايا. بيد أن المحكمة قد تمكنت من تفادي الالتزام بتعليمات مجلس الأمن مبدية إبداعا مثيرا للإعجاب في إيجاد الذرائع لتبرير حالات التأخير. وتم باستمرار تخريب استراتيجية إنهاء أعمالها في الإطار الذي أنشأه المجلس – بموجب الاقتراح المقدم من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة نفسها، واستنادا إلى تقييماتها، بالمناسبة–. ومن الأمثلة على ذلك القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي بموجبه كان من المفروض أن تغلق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولم تف المحكمة بهذا الموعد النهائي أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن حالات التأخير في إقامة العدل لم تنخفض، على الرغم من النداء الوارد في القرار ٢١٩٣ (٢٠١٤)؛ وفي الواقع، زادت حالات التأخير. ونأمل أن يتخذ الرئيس الجديد للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي كارمل أغيوس، الخطوات اللازمة لتحسين الوضع الراهن.

ونحن قلقون جدا إزاء التقارير التي تفيد بوفاة زدرافكو توليمير في السجن بلاهاي ث عن وفاة في شباط/فبراير. وحسب ما أفاد محامو الدفاع، فقد طلبوا في عام ٢٠١٥ أن يسافر إلى صربيا من أجل الرعاية الطبية؛ ومع ذلك، تم رفض الطلب. وهذه ليست أول حالة وفاة. ولأسباب واضحة، تسبب هذه الأحداث قلقا بالغا إزاء الإجراءات القانونية للمدعي عليهم والمدانين من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفيما يتعلق بالحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والحق في الصحة. والتدابير الرامية إلى تحسين هذه الحالة ضرورية. ومن المهم أن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في أعمال

الوحدة الطبية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نتوقع مقترحات للعمل أو تعليمات من الأمين العام.

ومن المهم أن يتم فصل إخفاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا عن عمل قيادتها. ومن المؤكد أننا لا نود أن ترث الآلية مشاكل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي لم تثبت، للأسف، أنها هيئة محايدة للعدالة الدولية. وبناء على كل ما قلته للتو، امتنعنا عن التصويت على قرار اليوم لأننا لا نريد أن نتحمل المسؤولية عن الآثار الناجمة عن التعيينات المقترحة.

**السيد لي يونغشينغ** (الصين) (تكلم بالصينية): فيما يتعلق بشؤون المحاكم الدولية، بما في ذلك مسألة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، كانت الصين دائما موضوعية وعادلة، وتجنبت إشراك مصالحها الذاتية.

واستنادا إلى دعمنا لقرار الأمين العام، وتوقعاتنا من حيث الإنصاف والكفاءة العالية في مهام آلية تصريف الأعمال المتبقية ورؤسائها وفقا للقانون، والاعتبارات المتعلقة باستمرارية المحكمتين، وضرورة انتهاء مجلس الأمن من تعيين المدعي العام في الوقت المناسب، فإن الصين صوتت مؤيدة للقرار.

وفي نفس الوقت، تحيط الصين علما بشواغل العديد من البلدان فيما يتعلق بتعيين رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية وترشيح المدعي العام. ونأمل أن يتم النظر في تلك الشواغل على النحو الواجب وأن يكون تعيين وترشيح رؤساء آلية تصريف الأعمال المتبقية أكثر نزاهة وشفافية في المستقبل. وتأمل الصين أيضا أن تقوم آلية تصريف الأعمال المتبقية ورؤساؤها بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاضطلاع بمهامهم على نحو منصف وفعال، لكي تكسب ثقة المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.